فوق الطاولة

البطاقة التموينية تتطلب أتمتة حقيقية

علي هاشم

الشرح القليل الذي قدمته وزارة التجارة الداخلية عن «أتمتة البطاقة التموينية» يكفي لنفي صفة «الأتمتة» عن المشروع العتيد، والوفر المتوقع تحقيقه من المبادرة يقتصر على ضغط المصاريف البيروقراطية، ورغم أنها ليست بالقليلة، إلا أنها لا تطرق أبواب الفساد الناخر في جسد هذا الملف الحيوي، كما لا تعترض –ولو مواربة– ما يقتطعه من مبالغ هائلة يغرفها من بحره سنوياً.

يحتاج مشروع «الأتمتة» المعلن إلى تعديلات جوهرية ترتقي به لمصاف المشروع الوطني، كما هو بالفعل، وعلى الرغم من «المخاطر المهنية» التي تعتري إقدام «وسائل الإعلام» على اقتراح بدائل لما اصطلحت الوزارة تسميته بـ«الأتمتة»، فإن التقاعس التام للمؤسسات الحكومية المعنية، يبعث على الشجاعة للإدلاء بمقترحات موازية علها تساعد في درء المحدودية والاجتزاء اللذين يعتملان العرض النظري المعلن للمبادرة.

من حيث المبدأ، تتطلب مشاريع الخدمات الإلكترونية الشبكية المرتكزة إلى أساس «سكاني»، ضبطا جذريا يستند إلى السجلات المدنية، وهذا حال الدعم التمويني الذي تشكل العائلة وحدته الأساسية لتناول «الخدمة / الدعم»، وخلفها يقف عدد متغير من الأفراد لكل منهم حصته الخاصة.

عطفا عليه، يكشف التحليل المبسط لنظام الخدمة عن جوهرية ابتداع بيئة للتخاطب المرن بين قواعد بيانات السجلات المدنية المتغيرة وبين بيانات «الزبائن / المستفيدين» لدى «وزارة التموين / مقدم الخدمة» بما يكرس القدرة لدى الأخيرة على التحقق الموثوق والآني من تلقي الخدمة لمرات وكميات محددة، مشفوعا بنظام إنذار لالتقاط العمليات المخالفة للقواعد.

على أرض الواقع: السجلات المدنية الوطنية مؤتمتة بالكامل.. تبقى عقدة وزارة التجارة الداخلية. ولحسن الحظ، ثمة اتفاق مشترك بين الوزارة وبين المصرف التجاري لتوطين نقاط بيع إلكترونية في منافذ «استهلاكية» مهمتها إتمام عمليات دفع قيمة المواد التموينية بالسعر المدعوم، وبالنظر إلى الاتفاق من زاوية أرحب، يمكن لمح الفرصة في اعتماد المصرف كـ«واجهة وسيطة» بين وزارتي الداخلية والتجارة لإقامة منظومة إلكترونية خاصة بمناولة الدعم التمويني عبر استنساخ طرائق استصدار دفاتر التموين العائلية «والهوية الشخصية» بين الداخلية والتجارة، لاستصدار ما يمكن تسميته «بطاقة دعم تمويني» تحاكي بطاقات «Syria Card» ضمن قاعدة بيانات «أستاذ عام» مستقلة تديرها جهة بيروقراطية مؤتلفة بين الجهات صاحبة المصلحة اعتمادا على منظومة المصرف التجاري «أو منظومة مستقلة كالمحولة الوطنية».

وبالطبع، فبدلاً من القيمة النقدية التي تختزنها «Syria Card» في الحساب المصرفي التقليدي، تشحن بطاقة الدعم «Syria Card» بقيمة عينية تقابل الكميات المخصصة لحاملها من السلع التموينية وفق القواعد الأساسية للخدمة.

المشاركة «الوجدانية» المقترحة هذه، تتوخى تعزيز وثوقية مشروع «أتمتة الدعم التمويني» المطروح، وهي تحتاج –بالتأكيد– إلى النقد الكافي لإخراجها بالصيغ البيروقراطية والإلكترونية المناسبة.

من حيث الكلفة، وبالنظر إلى ندرة المشاريع الاستثمارية التي تنتهي في جدواها إلى ١٠٠٪، ففي الواقع يشكل مشروع أتمتة «حقيقي» للدعم التمويني أحد هذه المشاريع النادرة، قياساً بما يقتطعه الفساد من أمواله سنوياً.

١١٧ بلاغاً عن عمليات غسل أموال مشبوهة تلقتها «هيئة المكافحة» في ٢٠١٤

الوطن

كشف تقرير أعمال مصرف سورية المركزي للعام الماضي (٢٠١٤) أن عدد الحالات الواردة إلى هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بلغ ٢٧٩ حالة خلال العام ٢٠١٤، منها ١٦١ طلبات مساعدة داخلية، و١١٦ حالة بلاغ عن عمليات مشبوهة من الجهات المكلفة و٢ طلبات مساعدة خارجية.

وبين تقرير المركزي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن الهيئة تقوم بتزويد السلطات بالمعلومات اللازمة لها ووضع الإجراءات والنماذج الخاصة بالهيئة واعتماد قواعد تبادل المعلومات المتوافرة لوحدة جمع المعلومات المالية مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.

كما سلط التقرير الضوء على نشاط الهيئة على المستوى الدولي من خلال تفاعلها ووجودها في المحافل الدولية ذات الصلة كمجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة إغمونت والتعاون مع الوحدات النظيرة، مع إشارة التقرير إلى التوقيع على مذكرات تفاهم مع عدد من تلك الوحدات كوحدة قبرص ولبنان وتركيا وأوكرانيا ومؤخراً الأردن وفنزويلا، وهذا دليل واضح على أن الانفتاح على التعاون الدولي ساهم وانعكس في زيادة عدد القضايا التي تمت معالجتها على الصعيد الدولي، كما لعب التعاون الدولي دوراً فعالاً في مجال التدريب وتبادل الخبرات.

وبالإشارة إلى دور وعمل هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن نشاطها لا يقتصر على الجانب المصرفي فقط وإنما يشمل كل المؤسسات المالية والعديد من المؤسسات الأخرى التي يختلف نشاطها عن العمل المصرفي، وفي هذا السياق، علمت «الوطن» بأن الهيئة قامت خلال سنوات الأزمة بالتعميم على المؤسسات المالية وتزويدها بأسماء لأشخاص يشتبه في قيامهم بأعمال مخالفة للقوانين الناظمة في التعاملات المالية، ما دفع الهيئة إلى الطلب من المصارف والمؤسسات المالية كافة تجميد التعامل مع هؤلاء الأشخاص وأخذ الحيطة والحذر في أي تعاملات قد تنفذ لهم بالإضافة إلى إجراءات من شأنها تجميد أي حسابات لهم في جميع المصارف والمؤسسات المالية المصرفية التي يتعاملون معها.

وزير النفط لـ«الوطن»: إمدادات معمل غاز المنطقة الوسطى عادت إلى وضعها الطبيعي

علي محمود سليمان

بيّن وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس أنه تم تزويد شبكة الغاز لمعمل الغاز جنوب المنطقة الوسطى بالكميات التي كانت قبل الساعة الواحدة من صباح يوم أمس تاريخ استهداف المعمل بالقذائف الصاروخية من قبل المجموعات الإرهابية، وأوضح وزير النفط في تصريح لـ«الوطن» أن عمليات التزويد تمت وفق إجراء فني معين من فرق الصيانة، حيث عادت الإمدادات إلى وضعها الطبيعي.

وكان معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى قد توقف عن العمل نتيجة نشوب حريق هائل فيه بسبب استهدافه من المجموعات الإرهابية بعدد من القذائف الصاروخية صباح يوم أمس، حيث سقطت القذائف ضمن المعمل على مدار ساعات الليل وحتى الفجر وأدت إلى نشوب حريق هائل فيه.

وقام عمال المعمل بالسيطرة على الحريق وإخماد النيران تحت وابل من الصواريخ التي تساقطت حولهم، وقامت فرق الصيانة بالإجراءات اللازمة لإعادة تأهيل المعمل، وإعادة إنتاج الغاز من خلال خطوط غاز الطوارئ للمعمل عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم أمس وبشكل تدريجي.

والجدير بالذكر أن معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى من أهم معامل الغاز في سورية، ويقوم بإنتاج ما يقارب نصف إنتاج الغاز المغذي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية (خمسة ملايين متر مكعب من الغاز النظيف يومياً) إضافة إلى إنتاج كميات من الغاز المنزلي ما يقارب ٥٠ طناً / يوم، ويتم تشغيل معمل الغاز بضغوط تشغيل عالية تتعدى الـ٦٠ باراً.

«الوطن» تنشر تفاصيل مشروع قانون إعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية و البيوع العقارية والإنفاق الاستهلاكي من الفوائد

محمد راكان مصطفى

أعدّت وزارة المالية مشروع قانون إعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية ورسم الإنفاق الاستهلاكي وضريبة البيوع العقارية وإضافاتها العائدة لأعوام ٢٠١٣ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سددوا الضريبة العائدة لأي من الأعوام المذكورة حتى نهاية العام الجاري، والتي أقرها مجلس الشعب في جلسته الأسبوع الماضي.

مشروع القانون الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، نصّ في مادته الأولى على إعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية وإضافاتها العائدة لأعوام ٢٠١٣ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سددوا الضريبة العائدة لأي من الأعوام المذكورة لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١.

كما نصت الفقرة –ب– من المادة الأولى على إعفاء المكلفين برسم الإنفاق الاستهلاكي والمكلفين بالضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى وإضافاتها العائدة لأي من الأعوام ٢٠١٤ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سددوا الضريبة أو الرسم العائد لأي من الأعوام المذكورة لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١.

وحسب الفقرة /ج/ يعفى أيضاً المكلفون الخاضعون لأحكام القانون رقم /٦٠/ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته ومكلفو ضريبة البيوع العقارية المشمولون بأحكام القانون /٤١/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته والمكلفون الخاضعون لأحكام المادة /٦/ من المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته المتعلقة بالمنشآت السياحية من جميع الغرامات والجزاءات المترتبة عليهم عن أعوام ٢٠١٤ وما قبل إذا سددوا الضريبة لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١.

إضافة إلى أن مشروع القانون المذكور أعفى في الفقرة /د/ من مادته الأولى المكلفين الذين سددوا أياً من الضرائب والرسوم المشار إليها قبل صدور هذا القانون من الفوائد والجزاءات والغرامات غير المسددة.

وبموجب الفقرة /هـ/ لا ترد الفوائد والجزاءات والغرامات المتعلقة بالمكلفين بضرائب الأرباح الحقيقية والإنفاق الاستهلاكي والبيوع العقارية المسددة قبل صدوره.

وتنص المادة الثانية من المشروع على أن تطبق الفقرتان /أ–ب/ من المادة الأولى على تكاليف الأرباح الحقيقية العائدة لأعوام ٢٠١٣ وما قبل، التي توضع موضع التحصيل بعد صدور هذا القانون، إضافة إلى تكاليف أعوام /٢٠١٤/ وما قبل بالنسبة لبقية الضرائب والرسوم المشمولة بأحكام هذا القانون التي توضع موضع التحصيل بعد صدوره.

كما يشترط للاستفادة من الإعفاء المذكور في الفقرتين /أ – ب/ أن تصدر الضريبة أو الرسم المذكور قبل انقضاء السنة التي تستحق فيها الضريبة أو الرسم وتوضع موضع التحصيل وفقاً للنصوص الخاصة النافذة.

> تقسيط ضرائب المكلفين في المناطق المتضررة لمدة خمس سنوات من دون فوائد وغرامات

ونصت المادة الثالثة من المشروع على الإعفاء من الغرامات والجزاءات للأشخاص المترتبة عليهم الذمم الشخصية التي تحصلها الدوائر المالية وفقاً لأحكام الفقرة /ج/ من المادة الأولى من قانون جباية الأموال العام رقم /٣٤١/ لعام ١٩٥٦ وتعديلاته إذا تم تسديد الذمة لغاية /٢٠١٥/١٢/٣١.

ونصت المادة الرابعة على أن أحكام هذا القانون تطبق على الغرامات الناجمة عن ضبوط الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي استناداً لأحكام القانون رقم /٢٥/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته المنظمة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون.

على حين نصت المادة الخامسة على تقسيط الضرائب المحققة على المكلفين الذين تقع منشآتهم في المناطق المتضررة على أن تحدد المناطق المتضررة بقرار يصدر عن وزير المالية لمدة خمس سنوات من دون فوائد وغرامات وجزاءات على أقساط ربع سنوية ضمن شروط تحدد بقرار من وزير المالية.

وينهي مشروع القانون في مادته السادسة العمل بأحكام القانون رقم /٢٠/ لعام ٢٠١٤ وكل نص مخالف له، وجاء في المادة السابعة أن وزير المالية يصدر التعليمات التنفيذية لأحكام القانون.

وزير المالية لوزير النقل: ٣,٥٪ رسم إنفاق استهلاكي على جميع تذاكر السفر الدولية

الوطن

بين وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل أنه تم فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على جميع تذاكر السفر المبيعة في الجمهورية العربية السورية، وذلك بغض النظر عن مكان بدء السفر، بنسبة ٣,٥ بالمئة، غير خاضعة لأي إضافات أخرى، وذلك بموجب القوانين النافذة.

وأوضح وزير المالية في كتابه الموجه إلى وزير النقل رداً على كتاب مؤسسة الطيران العربية السورية، بأن تسديد رسم الإنفاق الاستهلاكي على تذاكر السفر تشمل التذاكر الدولية فقط والتي تصدر من أي نقطة بيع داخل القطر ويكون بدء السفر من خارج القطر أو داخله مثل دمشق /جدة أو جدة / دمشق، بالاستناد إلى الفقرة ٤ من الجدول رقم ١ من المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠١٥.

وأضاف وزير المالية: بما أن هذا الرسم يشمل تذاكر السفر كافة بغض النظر عن درجتها وبغض النظر عن وجهة السفر، سواء أكانت الرحلات داخلية أم خارجية لأن النص جاء مطلقا دون تحديد مؤكداً أن يتم استيفاء هذا الرسم من القيمة الفعلية للتذكرة المدون في حقل السعر على ألا تعتبر الضرائب والرسوم الأخرى المدرجة على التذكرة من أصل القيمة.

وطالب وزير المالية وزير النقل أن يقوم بالتعميم على كل الجهات التابعة له من أجل التقيد بمضمون القرار.

ليون زكي: مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي تبدأ حال تشكيل اللجان

الوطن

أبدى رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي مخاوفه من السير في نفق المفاوضات الطويل المؤدي إلى انضمام سورية إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي (الأوراسي) الذي يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا.

وأوضح زكي لـ«الوطن» أن المفاوضات الإدارية والفنية والتقنية قد تستغرق سنوات على حين يحتاج الاقتصاد السوري في المدى المنظور إلى بناء تحالف مع قطب اقتصادي عالمي واعد يساعده على الخروج من غياهب العقوبات الخارجية من دون الانتظار حتى تقويم الوضع السياسي السوري.

وحمّل زكي الجهات الوصائية مسؤولية التردد لسنوات في اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ قرار التوجه شرقاً وإطالة أمد المباحثات الثنائية مع كل عضو في الاتحاد والتي لم تقدم أو تؤخر في دخول نادي الاتحاد الجمركي، وأنه كان بإمكانها اختصار الزمن كثيراً والدخول في مفاوضات جدية ومباشرة مع اللجنة الاقتصادية الأوراسية لتلبية شروط الانتساب وتقديم طلب الانضمام منذ فترة مبكرة نظراً لعلاقة سورية الجيدة مع دول الاتحاد.

وبين زكي أن مجلس الأعمال السوري الأرميني بذل جهوداً كبيرة على هذا الصعيد لدى المسؤولين الأرمينيين الذين تجاوبوا مع الطرح وتبنوا الدفاع عنه في مشاورات اللجنة الاقتصادية للاتحاد، الأمر الذي ساعد على الإسراع في الموافقة على بدء مفاوضات تأسيس منطقة التجارة الحرة مع سورية كخطوة موازية ومتممة للمفاوضات الرسمية لانضمامها إلى الاتحاد والتي توقع لها أن تنطلق فور تشكيل لجنة تفاوضية من الفريقين.

وأشار إلى أن أرمينيا نالت عضوية الاتحاد كاملة مطلع العام الجاري بينما تقدمت قيرغيزستان بطلب الانضمام وتنتظر معالجة قضاياها الاقتصادية لتلائم شروط الانتساب ضمن برنامج مفاوضات قد يستغرق ٥ سنوات، أما طاجيكستان فقبل طلب انضمامها حديثاً وستسير على نهج جارتها، بخلاف ما تتداوله وسائل الإعلام التي تستبعد أرمينيا من عضوية الاتحاد وتظهر قيرغيزستان وطاجيكستان فيه.

أرقام بالألوان

بورصة دمشق في منطقة «الأمان» الخضراء

عززت سوق دمشق للأوراق المالية من مكاسبها الأسبوعية مدعومةً بتحسن الطلب على بعض الأسهم القيادية وأسهم من قطاع التأمين، أدت إلى ارتفاع مؤشر السوق ١٢,٨٥ نقطة.

ترافق تحسن أداء المؤشر مع ارتفاع في قيم وأحجام التداول مقارنة بالأسبوع السابق، إلا أنها بقيت دون مستوى الوسطيات الأسبوعية للعام الجاري، وهذا دليل على وجود للترقب والحذر في السوق، إذ ينتظر العديد من المستثمرين النتائج المالية النصف سنوية للشركات المدرجة المتوقع بدء الإفصاح عنها هذه الأيام.

وهذا بدوره يعطل التحسن الملموس في الأداء العام للسوق، وخاصة أن أسعار الأسهم حالياً وصلت إلى مستويات مشجعة على الشراء. وفي التفاصيل، بلغت قيمة التداول للأسبوع الثالث من تموز الجاري ما يزيد عن ٧,٤ ملايين ليرة سورية، في حين الوسطي الأسبوعي يزيد عن ١٨,٤ ملايين ليرة. كما بلغ حجم التداول الإجمالي قرابة ٦٩,٨ ألف سهم، علماً أن الوسطي الأسبوعي يزيد عن ١٤٤,٣ ألف سهم. وجرت التداولات خلال الأسبوع الماضي على أسهم لسبع شركات، ارتفعت أسعار أسهم لخمس شركات، بصدارة المتحدة للتأمين بنسبة ١٥,٥٨٪ وبنك قطر بنسبة ٥,١٦٪ وبنك البركة بنسبة ٤,٤٣٪، ثم سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ١,٧٧٪ وبنك الشام الإسلامي بنسبة ٠,٤٠٪. في حين لم تتغير أسعار بقية الأسهم.

مكاتب صرافة «تلغي» سقوف بيع الدولار للمواطنين وتبيع على الهوية بـ٢٩٥ ليرة

«ألغت» بعض مكاتب الصرافة المرخصة سقف مبيع الدولار للمواطنين، من دون أي شروط، سوى إبراز الهوية الشخصية للمشتري، محددة سعر البيع بـ٢٩٥ ليرة للدولار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير أحد هذه المكاتب إمكانية البيع لأي مواطن مهما كان حجم المبلغ الذي يطلبه. مؤكداً أن أي سعر فوق ٢٩٥ ليرة مبالغ فيه ويهدف لتحفيز عمليات المضاربة لجني الأرباح، فالسعر برأيه يتجه للانخفاض وليس الارتفاع كما تروج بعض صفحات التواصل الاجتماعي، لأنه ما من طلب يذكر في السوق، والطلب هو المحرك الرئيسي للسعر. وتداولت بعض صفحات «فيسبوك» المتخصصة بنشر أسعار الصرف، أسعاراً بين ٣٠٠ و٣٠٢ للدولار في دمشق، وأسعار أقل من ٣٠٠ في باقي المحافظات، علماً بأن الأسعار كانت دون ٢٩٨ ليرة خلال الأيام الماضية. ورسمياً، حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٢٨٣,٢٩ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٢٨٣,٤١ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٢٨٢ ليرة. أما عالمياً، فقد ارتفعت أسعار الدولار الأميركي مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى يوم الجمعة بفعل بيانات تبين ضعف النمو الاقتصادي في الخارج.

«الأصفر» ينخفض للأسبوع الثاني محلياً وغرام ٢١ قيراطاً بـ٩١٥٠ ليرة

رغم ارتفاعه الطفيف يوم أمس، ينهي الذهب تعاملات الأسبوع في السوق المحلية على انخفاض، متأثراً بانخفاضه في الأسواق العالمية واستقرار سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية محلياً.

وبحسب جمعية الذهب والمجوهرات بدمشق، فقد أنهى غرام ٢١ قيراط تعاملات الأسبوع عند ٩١٥٠ ليرة سورية، مرتفعاً من مستوى ٩١٠٠ ليرة، بعد أن بدأ افتتاح الأسبوع بسعر ٩٣٠٠ ليرة. وعند ٩١٥٠ ليرة يكون سعر غرام ١٨ قيراط، ٧٨٥٠ ليرة سورية، ويكون سعر الليرة الذهبية السورية نحو ٧٤٧٠٠ ليرة من دون رسم الإنفاق الاستهلاكي. والأونصة الذهبية بأكثر من ٣٢٥ ألف ليرة. وعالمياً، تعافى الذهب بعد أن هوت أسعاره أكثر من واحد في المئة إلى أدنى مستوى لها منذ أوائل عام ٢٠١٠ في ختام تعاملات الأسبوع الماضي. وسجل سعر الذهب في السوق الفورية أدنى مستوى له منذ شباط ٢٠١٠ عند ١٠٧٧ دولاراً للأونصة خلال الجلسة، قبل أن يرتفع فوق ١٠٩٩ دولاراً للأونصة عند الختام. وتتعرض أسعار الذهب لضغوط منذ أن هوت نحو أربعة بالمئة يوم الإثنين الماضي بعد موجة بيع تفاقمت بفعل أحجام تداول ضخمة في بورصة شنغهاي للذهب.

«الأسود» يواصل انخفاضه بضغط زيادة المعروض

واصلت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام برنت والخام الأميركي تراجعها في ختام تعاملات الأسبوع، بعد أن أظهرت بيانات أميركية تفيد بإضافة ٢١ منصة حفر في الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يزيد مخاوف زيادة المعروض في السوق.

وبحسب وكالة «رويترز»، تراجع سعر مزيج برنت ٨٠ سنتاً إلى ٥٤,٤٧ دولاراً للبرميل خلال الجلسة الختامية بعدما هوى في وقت سابق إلى ٥٤,٣٠ دولاراً. وانخفض سعر الخام الأميركي في العقود الآجلة لتسليم أيلول ٥٢ سنتاً إلى ٤٧,٩٣ دولاراً للبرميل بعد انخفاضه في وقت سابق من التعاملات إلى ٤٧,٧٢ دولاراً عقب نشر تقرير منصات الحفر. وبحسب تقرير نشرته «رويترز» فقد زادت صادرات النفط العراقية حتى الشهر الجاري، فصادرات من جنوب العراق تجاوزت ثلاثة ملايين برميل يوميا حتى الآن في تموز لتتجه الشحنات من ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك نحو تسجيل مستوى قياسي شهري.

والزيادة العراقية مؤشر على استمرار الإنتاج المرتفع من منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك التي تركز على الحفاظ على حصتها في السوق أكثر من تقييد إمدادات المعروض لدعم الأسعار. وبلغت الصادرات من مرافئ جنوب العراق في المتوسط ٣,٠٦ ملايين برميل يوميا في ٢٣ يوماً الأولى من هذا الشهر صعودا من المستوى القياسي ٣,٠٢ ملايين برميل في حزيران.